الأمم المتحدة

A/ES-10/472–S/2009/675

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
29 December 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ موجَّهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

في الوقت الذي يحتفل فيه العالم بميلاد يسوع المسيح، رسول المحبة والسلام إلى البشرية، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، فرض عقابها الجماعي وتدابيرها التأديبية على الشعب الفلسطيني. وبيت لحم، المحاصرة بجدار إسرائيل غير القانوني وبنظامها الاستيطاني، معزولة ومنقطعة أيضا، بصورة منهجية عن الفلسطينيين المسيحيين وعن الحجاج من مختلف أنحاء العالم بسبب السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية والوحشية، بما في ذلك تدابير العقاب الجماعي، التي تمثل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة.

ولا يزال المدنيون الفلسطينيون في قطاع غزة محاصرين ومجبرين على تحمل عيد آخر ومطلع سنة أخرى في ظل حصار غير قانوني وغير عادل وغير إنساني. وفي عيد الميلاد هذا، منحت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تصاريح لأقل من ٢٠ في المائة من الفلسطينيين المسيحيين في قطاع غزة الذي رغبوا في ممارسة حقهم في العبادة وفي زيارة أماكنهم المقدّسة في بيت لحم والقدس في هذه المناسبة الدينية الهامة. وفي نهاية المطاف، لم يسمح إلا لقسم فقط من الـ ٤٠٠ غزاوي الذين منحوا تصاريح بمغادرة غزة.

ويواجه الفلسطينيون المسيحيون في الضفة الغربية أيضا نفس المعاناة. ولم يُسمح إلا لـ ٣٠ في المائة بالكاد من الذين قدموا طلبات للحصول على تصاريح بزيارة القدس

خلال العيد. ونظرا لمواصلة إسرائيل انتهاك الحقوق الأساسية للفلسطينيين، ومن ضمنها حرية العبادة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يُدين بأعلى صوت هذه الانتهاكات، ويجب مطالبة السلطة القائمة بالاحتلال بأن تتقيّد بجميع التزاماتها القانونية وأن تتوقف عن انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ولا ينبغي أن يكون الفلسطينيون، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين، بحاجة لطلب تصريح لزيارة الأماكن المقدسة الموجودة في وطنهم. وهذه الممارسة، التي تزداد تشدُّدا، جزء من سياسة إسرائيل المنهجية الهادفة لإبقاء الفلسطينيين منقطعين عن بعضهم، ولحرمانهم من حرية التنقل وحقوقهم الأساسية في العبادة والتجمع، هذه السياسة التي فتّت، بشكل تراكمي على امتداد سنوات طويلة جدا من هذا الاحتلال الوحشي، أُسس المجتمع ذاتها.

وشنّت أيضا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في وقت سابق من هذا الشهر حملة قمعية أخرى ضد ناشطين خلال مظاهرات سلمية وشعبية تعبّر عن مقاومتهم واحتجاجهم على الجدار غير القانوني والمستوطنات غير القانونية. وشملت هذه الحملة اعتقال عدد من ناشطي اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان في عدة مناطق من الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلية عبد الله أبو رحمة، وهو معلِّم ومنسّق اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان في بلعين التي نظّمت، على امتداد خمس سنوات، حملة احتجاج غير عنيف على الجدار وطعنت في شرعيته. واقتحم عدد كبير من جنود قوات الاحتلال الإسرائيلية حي الطيرة في رام الله، وداهموا بيت أبو رحمة واقتادوه إلى مكان مجهول. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وجّهت له محكمة إسرائيلية عدة تهم بسبب دوره القيادي في اللجنة الشعبية. وقد اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ٣١ شخصا من سُكّان بلعين منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨، قُتل الطفل أحمد حسام يوسف موسى، البالغ ١٠ سنوات من العمر، على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية وهو يجري عندما فتحت النيران على المتظاهرين ضد الجدار في نعلين. وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، قُتِل باسم أبو رحمة (٣٠ عاما) أثناء مظاهرة في بلدة بلعين. وكان يومها يشارك في المسيرة الأسبوعية احتجاجا على جدار الضم الإسرائيلي وصرخ بوجه قوات الاحتلال الإسرائيلية ''إننا في مسيرة سلميّة ويوجد معنا أطفال ومتضامنون دوليون''. إلا أنه لم يتمكن من إكمال صرخته حيث أُصيب في صدره وقُتِل على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية بنوع جديد من عبوات الغاز المسيلة للدموع (''الصاروخ'').

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلية جمال جمعة، أحد قادة الحملة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان وعضو اللجنة الوطنية الفلسطينية لسجل أضرار الجدار، وفي نقطة تفتيش في قلنديا، شمال القدس الشرقية المحتلة. وبعد ساعات من الاستجواب، أعادت قوات الاحتلال الإسرائيلية السيد جمعة مكبَّل اليدين إلى بيته في جبل المكبّر. وأمام زوجته وأطفاله الثلاثة الذين كانوا يشاهدون ما يحدث في هلع، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتفتيش منزله لمدة ساعتين وبمصادرة حاسوبه وهاتفه المحمول الشخصي. وعند مغادرة البيت، هدد جندي إسرائيلي زوجة السيد جمعة قائلا لها إنها لن تراه أبدا. وإثر ذلك، نُقِل السيد جمعة إلى مركز المسكوبية للاعتقال حيث لا يزال محتَجَزا دون تهمة. كما اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلية محمد عثمان، منسّق وحدة الشباب في الحملة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان وعددا من الناشطين غير العنيفين الآخرين.

وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلية منزل سلام كنعان، ١٨ عاما، في رام الله بذريعة البحث عن النسخة الأصلية لشريط الفيديو الذي صوّرته في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨، والذي يوثّق كيف قام جندي إسرائيلي، بحضور قائده، بإطلاق النار على المعتقل المدني الفلسطيني، أشرف أبو رحمه، الذي كان مكبّل اليدين ومعصوب العينين، في قرية نعلين غرب رام الله.

وفضلا عن هذه الأعمال غير القانونية والشرسة والاضطهادية، استمرت إسرائيل أيضا في القيام بعدد لا يُحصى من أعمال العدوان العسكري الأخرى ضد الشعب الفلسطيني في محاولة متعمَّدة منها لزعزعة الوضع الهش في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولتأجيج حلقة العنف المميتة بين الجانبين، وللتهرب من الضغط الدولي المتزايد المفروض على الحكومة الإسرائيلية وللتستر على مسؤوليتها عن عرقلة الجهود الرامية لإحياء عملية السلام.

ويوم السبت ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ستة فلسطينيين أثناء هجمتين منفصلتين. إذ اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلية مدينة نابلس في الضفة الغربية خلال الساعات الأولى من ذلك اليوم واغتالت، ببرودة دم، رائد السركجي وغسان أبو شرخ وعنان صبح. وأكد رئيس الوزراء، سلام فياض، أن هذه العملية تشكل تصعيدا خطيرا يستهدف الإخلال بالأمن والاستقرار اللذين حققتهما السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. أما في غزة، فقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية، عشية الذكرى السنوية الأولى لحرب إسرائيل الشرسة والغاشمة والمدمِّرة في قطاع غزة، بإطلاق النيران على ثلاثة

فلسطينيين وقتلهم قُرب معبر بيت حانون. وتم تحديد هوية هؤلاء الأشخاص الثلاثة وهم محمود الشراتحة وهاني أبو غزال وبشير أبو كحيل، وجميعهم في مطلع العشرينات من العمر.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، مسؤوليات واضحة في هذا الصدد، وعليه التحلي بالصرامة واتخاذ تدابير عاجلة لتقويم هذه الحالة الخطيرة ولوضع حد للانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ولا ينبغي السماح لإسرائيل بالاستمرار في الإفلات من العقاب. ويجب مساءلتها عما ترتكبه من جرائم حرب وانتهاكات، كما يجب إجبارها على التقيد بالقوانين والمبادئ التي تحترمها الأمم والشعوب المتحضّرة.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على رسائلنا الـ ٣٥١ السابقة التي وجّهناها إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكّل هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (A/ES-10/471-S/2009/662) سِجلاً أساسياً للجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تخضع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للمساءلة عن جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان المنهجية هذه التي ترتكبها في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) الدكتور رياض **منصور**
السفير، المراقب الدائم لفلسطين
لدى الأمم المتحدة